في التصحيح اللغويّ والكلام المباح

كتاب
للدكتور خليل بنيّان الحسُّون

الدكتور طه محسن
جامعة بغداد ـ كلية الآداب

نشطت في العصر الحديث حركة التصحيح اللغوي، وها نحن أولاء نرى مؤيديها قد تنوعت ثقافتهم الأدبية، واختلفت مشاربهم اللغوية، وتفاوتت أساليبهم في البحث والاستقراء. فمنهم العارف المختصّ باللغة، ومنهم دون ذلك اختصاصاً ومعرفة وتمكنا من التصويب. فلا شك والحال هذه في أن يرافق البحوث شيء من التشدد في قبول الكلم، والخطأ في النقد، والتسرع في الأحكام، وتخطيء ما هو صحيح، فينتج عنه اضطراب وضرر على العربية من حيث يقدّر هؤلاء أنهم يخدمونها.

(وإذا كانت الغيرة على اللغة تحمل على تنزيهها من كلّ خطأ يشوب صفاءها فإنّ من مقتضيات هذه الغيرة ومن لوازمها إنصاف الصحيح منها وتبرئته من شبهة الخطأ ومن معرّته)[1]

وكان هذا دافعاً للدكتور خليل بنيّان الحسّون الأستاذ في جامعة بغداد إلى الانتصاف لما وصم بالخطأ وهو صحيح، واستبعد من الاستعمال وهو جدير به، فقدّم آراءه في كتابه (في التصحيح اللغوي والكلام المباح) الذي نشرته في ١٩٩ صفحة مكتبة الرسالة الحديثة في عمّان سنة ١٤٢٧ الهجرية الموافقة لسنة ٢٠٠٦ الميلادية.

اشتمل الكتاب على مقدمة وتمهيد وثلاثة أقسام وخاتمة سجل فيها خلاصة الفكرة التي انطلق منها والدوافع لتحقيق درسها.

تضمنت (المقدمة) حديثه عن أهمية التصحيح اللغوي، وجهد أصحابه وموارد مادتهم اللغوية، ونتاجهم، والتنبيه على إقدام طائفة منهم على تخطئة ما هو سليم قد وردت له أمثلة في كلام العرب الفصحاء واللغويين البلغاء، ويجيزه قياس العربية وتؤيده شواهدها.

واستهلّ (التمهيد) بالحديث عن نزوع اللغة إلى الجديد من القول بعد أن يضمحل قسم منها ويستهلك، فيهرع الناس إلى المستحدث الذي قد يقع فيه الخطأ. ثم تحدث عن العلماء الذين نبهوا على مواضع الإخلال منذ عهد مبكر من جمع اللغة ووضع ضوابطها، فانصرفوا إلى رصد ما يقع فيه العامة من الجنوح عن الصواب. ولكن سرعان ما انتقل الخطأ إلى الخاصة، فطفق العلماء ينبهون على أخطائهم واضعين زمناً محدداً لما يحتج به من الكلام هو منتصف القرن الثاني الهجري.

ويستغرب الباحث الفاضل من وضع هذا التأريخ حداً فاصلاً بين مايقبل من القول في الاحتجاج وما لا يقبل، إذ لا دليل على أنّ كلّ ما قيل قبل هذا التأريخ إنما هو من الصحيح السويّ، وأنّ كلّ ما جاء بعده لم يسلم من الضعف. وله بعد هذا تنبيهات على وهن هذا الحكم ومسوغات لإنكاره.

ومع هذا فإنّ الحاجة إلى التصحيح اللغويّ لم تنقطع في ما سلف، ولن تنتفي أبداً لتوفر أسباب وقوع الخطأ في الألفاظ والتراكيب والصيغ ما دام هناك كلام وكتابة في مكان وزمان.

ويتتبع المصنفات الأولى المنبهة على الأغاليط، فيخبر أنها متواترة منذ القرن الثاني الهجري. ويضع مسرداً لما صنع في هذا الشأن تعداده(١٣) كتاباً بدءاً بأبي الحسن الكسائي ت١٨٨هـ وحتى أبي العباس ثعلب ت ٢٩١ هـ. وهو إرث غير قليل يصنّف في هذه الحقبة في موضوع محدد.

وتواصل هذا الجهد بعد القرن الثالث، فامتدّ إلى عصرنا. وكثرت تصانيفه خلال القرنين الماضيين كثرة ظاهرة كان لأصحابها فضل في تنقية الأساليب مما يشوبها من الاستعمالات غير الصحيحة، إذ غدا الوقوع في الخطأ أفشى. وقد عزاه إلى أمور جاء في مقدمتها اتساع النشر في الصحف وغيرها من وسائل الإعلام، وتأثر الكثير من الكاتبين بما يقرؤون مكررين الخطأ، وتسرّع الذين تلقّوا علومهم باللغات غير العربية في النشر مع قلة تحصيلهم بها، زيادة على ما يسببه إغراء النشر في الاندفاع إلى الكتابة قبل الاكتمال والتمكّن من ناصية القول الفصيح.

ويرى الباحث أن التصدّي للتصحيح اللغوي، مع ما تأكد من فائدته، ينطوي على قدر كبير من المجازفة، إذ ليس من اليسير منع بناء أو تركيب لغوي استناداً إلى ما توافر لدى المانع من الشواهد، فاللغة باتساعها زماناً ومكاناً ومادة موروثة لا تسهل الإحاطة بكل دقائقها.

وعلى هذا وضع ضوابط وأصولاً استنبطها من تراث العربية، ومما تركه علماؤها في طرائق الاستدلال، وما



توصل إليه من تجربته، ورأى الأخذ بها قد يجنب المصحح العثار. وفي الآتي خلاصة لها[2]:

الأول: أن ما خالف القياس في نظائره وشاع استعماله في اللغة لا سبيل إلى إنكاره، إذ إن رسوخه في الاستعمال يكسبه قوة وقبولا. وهذا ما أشار إليه سيبويه ت ١٨٠هـ[3] ونص عليه ابو الفتح بن جني ت ٣٩٢هـ[4].

الثاني: أن منع استعمال صيغة بحجة عدمها في القرآن الكريم إنما هو تشدد لا موجب له؛ فليس لأحد أن يقول إن القرآن قد استوعب كل ما نطق به العرب وإن غير الموجود فيه لا وجود له.

الثالث: أن ما ينكره عالم من العلماء ويفتي بمنع استعماله لأن العرب لم تتكلم به ينبغي أن تؤخذ فتواه في هذا الشأن بحذر وتمحيص.

الرابع: أن الاحتكام إلى المعجمات في ما يصح استعماله وما لا يصح لا يجري دائماً؛ فإن المعجمات لم تستوعب كل المسموع وكل الوارد في النصوص الشعرية والنثرية المعتبرة. وقد استدرك المستدركون على المعجمات الكثير من الأبنية بدلالات أخلت بها.

الخامس: أن ما ثبت استعماله في مصنفات علماء اللغة الكبار والأدباء والشعراء المبرزين والمبدعين منذ القرن الثاني الهجري وما بعده لا سبيل إلى إنكاره.

السادس: أن ما خالف أصل دلالته في الاستعمال يحسن أن يحمل على أنه من قبيل التطور الدلالي إن كان ثمة وشيجة بين ما كان يؤديه في الأصل وما آلت إليه دلالته في الاستعمال ولاسيما إذا كان هذا الاستعمال يمتد إلى عهود سابقة.

السابع: ليس كل ما يوصي المصحح بوضعه موضع اللفظ المخالف للصواب يمكن أن يقبل، إذ إن كثرة استعمال اللفظ تجعله مأنوسا فتألفه الألسن والأسماع بخلاف البديل الذي يبدأ غريباً عند تقديمه على أنه الأصح. وعلى هذا ينبغي ان يكون اللفظ البديل في صيغة تيسر حلوله محل اللفظ المعدول عنه.

الثامن: لا يلزم من يكتب في العلوم البحتة التي تتوخى الإفهام من أي سبيل التقيد بما يتقيد به عالم اللغة والكاتب في الإبداع الأدبي.

ولذا فالمؤلف يتقبل ممن يكتب في الكيمياء وغيرها من العلوم أن يعطف على المضاف قبل استكمال المضاف اليه حين يقول: (كبريتات وألومنيات الكالسيوم) لأن (هذا وارد في كلام العرب نثراً وشعراً). وفي مقابل هذا يوجب التشدد بمنع هذا الضرب من التعبير في الأساليب الأدبية، إذ لا يصح عنده القول: (نظرت في اغراض ومعاني شعر المتنبي) فهي، على مايرى، صياغة نابية في هذا المقام يلزم تخطئتها وإنكارها وتبرئة الأساليب الادبية واللغوية منها لمخالفتها ما تقرر فيها من احكام اللغة[5].

ولا أوافقه في هذا المذهب لما فيه من اختلاف في القول ومجانبة للعرف القائم على التزام الجميع بمراعاة قوانين اللغة، لأن الموقف منها لا يمكن أن يتجزأ بين طائفتين، نتقبل من إحداهما تركيبا ننقيم النكير على أخرى استعملته، ونوجب التشدد عليها بمنع هذا الضرب من التعبير، لأنها صياغة نابية يلزم تخطئتها وإنكارها.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية ان العطف على المضاف قبل استكمال المضاف إليه تركيب صحيح وأسلوب فصيح له ادلة سأدونها في موضعها المناسب من خاتمة هذه الدراسة.

أعود الى القول: إن الدكتور الحسون راح يناقش على وفق القواعد المتقدم بيانها ما وجده من تخطيء الكاتبين للكلام الصحيح، ويستدل على أن قدراً منه لا يعدم الشاهد والدليل. واختار من بين مصنفاتهم أو ما تقرر على السنتهم ثلاثة مصادر وزع الحديث عنها في ثلاثة أقسام جعلها تحت باب (الكلام المباح) وهي:

القسم الأول: (المباح مما منعه الحريري في درة الغواص في أوهام الخواص). والكتاب من اشهر ما ألف في الموضوع. وقد اباح الباحث استعمال واحد وعشرين لفظا كان القاسم الحريري ت ٥١٦هـ يعدها من الأوهام وحظر النطق بها.

القسم الثاني: (المباح مما منعه الدكتور مصطفى جواد في قل ولا تقل). وهذا الكتاب هو من أشيع ما ألفه المعاصرون في موضوعه. وقد أباح الباحث استعمال سبعة عشر لفظاً وتركيبا نهى الدكتور جواد عن استعمالها في القول.

وأشير هنا إلى الأستاذ صبحي البصام الذي أصدر كتابه (الاستدراك على كتاب قل ولا تقل) عام ١٩٧٧. وله فضل السبق في رد أربعة عشر تصحيحا من مقالات الدكتور جواد، وختم كتابه بالتصحيحات التي كان مسبوقاً إليها صاحب (قل ولا تقل). وكنت أود لو خصه الدكتور الحسون بالذكر في صدر القسم الثاني ونوه بكتابه دون الاكتفاء بذكره في ص ٩٢، مع أنه اعترف له بالفضل لتقدمه في تصحيح قولهم (هادنه وفق شروط) من دون (على) التي أوجب الدكتور مصطفى جواد تقديمها على (وفق)[6].

القسم الثالث: (المباح مما منعه المانعون). وهم عدد من الذين جروا على إنكار طائفة من الأبنية والدلالات والتراكيب وهم يتصدرون للمناقشات العلمية في اللغة والأدب وغيرهما. واختار الباحث اثنتين وعشرين لفظة رأى وجه الصواب في استعمالها بعد إذ وصموها بالخطأ. وبذا كمل عدد المسائل في الكتاب الستين.

إن موارد هذا القسم تختلف من حيث التوثيق عنها في القسمين المتقدمين اللذين جاء فيهما القول عن عالمين مشهورين في كتابين معروفين.

دأب الباحث في الأقسام الثلاثة على أن يسجل لفظ التصحيح ويردفه بكلام المصحح واستدلاله على خطأ التركيب ثم يعقب عليه ويبين وجه الخطأ بالأدلة.

وفي مقدمة هذه الأدلة (السماع)، وهو على ما يقول

جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ: (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته. فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن وكلام نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا)[٧].

ولكن السماع لدى الدكتور الحسون أوسع وأشمل؛ لأنه لا يأخذ بما تواضع عليه اللغويون من تحديد زمن الفصاحة بمنتصف القرن الثاني الهجري، فهو يرى (أن ما ثبت استعماله في مصنفات علماء اللغة الكبار والأدباء والشعراء المبرزين والمبدعين منذ القرن الثاني الهجري وما بعده لا سبيل إلى إنكاره)[٨].

وبهذا اتسعت دائرة الأخذ بالنصوص لتشمل اللغويين والأدباء وما روي عن الفصحاء في كتب المتأخرين. فكان يحتج بما اشتملت عليه كتب الخليل بن أحمد "ت ١٧٠هـ" وأبي العباس المبرد "ت ٢٨٥هـ"، والحسين بن خالويه ت ٣٧٠هـ وعبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١هـ، وأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ، وجمال الدين بن مالك ت ٦٧٢هـ، وأبي الحسن الأشموني ت ٩٢٩هـ، ومحمد بن محمد الدلائي ت ١٠٨٩هـ، ومحمد مرتضى الزبيدي ت ١٢٠٥هـ.

والمقدم من الشواهد هو (القرآن الكريم) الدليل الفصيح الصحيح. ومواضع الاحتجاج بآياته كانت عنده قليلة بالاضافة[٩] إلى أنواع الشواهد الأخرى، ذلك أن المصححين وهم يصوبون الأساليب كان هو مصدرهم الأول قبل غيره يتحرونها فيه ما امكنهم، ومع هذا الحرص والتحري ندت عنهم مواضع منه جاءت على خلاف ما حكموا به. فكان للدكتور الحسون أن استدركها في بضع مسائل[١٠].

ويأتي بعده من أدلة السماع (الحديث الشريف) وما يجري مجراه من كلام الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم الوارد في مصادر الحديث والخطب، وفي كتب الأدب والبلاغة.

فقد رجع إلى (المسند) لأحمد بن حنبل[١١] وإلى (الموطأ) لمالك بن انس[١٢] وإلى صحيح مسلم[١٣]) وإلى سنن النسائي[١٤] والى (نهج البلاغة)[١٥].

ومن أنواع النثر الأخرى أقوال الفصحاء العرب وحكمائهم،منه: عمرو بن كلثوم[١٦] وعمرو بن سعيد بن العاص[١٧]، وعمر بن أبي ربيعة[١٨]، ومطرف بن عبد الله العامري[١٩]، وأبو حمزة الخارجي[٢٠].

وسبق القول إن شواهده لا تقف عند زمن هؤلاء، بل تعدتهم إلى أقوال العلماء، والخلفاء البلغاء والأدباء الذين خلفوا مؤلفات في العلوم العربية بدءاً بالخليل بن أحمد وحتى محمد مرتضى الزبيدي. وبلغ ما أورده من النثر (٢٤٠) شاهد[٢١] على (٢٥) مسألة.

وللشعر حضور جلي في الكتاب. وقد كثر الاحتجاج به حتى إنه لتزيد شواهده في المسألة الواحدة أحياناً على العشرين. وبلغ ما احتج به على (٢٥) مسألة و(١٣٤) شاهد جلها للشعراء الجاهليين والإسلاميين، ولم يتجاوز عدد المتأخرين أصابع اليد، منهم: أبو طالب المأموني ت ٣٨٥هـ[٢٢] وابن سهل الأندلسي ت ٦٤١هـ[٢٣] وجمال الدين بن مالك في خلاصته الالفية[٢٤].

وهذه النصوص المختلفة لم يجر إيرادها على سنن واحد في المسائل فمن التراكيب ما تأيدت صحته بآيات القرآن الكريم وحدها[٢٥]، مثل مجيء لفظ (أحد) في الموجب من القول[٢٦]، ومجيء (بصُر) مضموم الصاد لما يرى بالعين[٢٧]. ومنها ما تأيد بالنثر وحده، مثل مجيء (الحث) بمعنى (الحض)[٢٨]، وصحة تركيب (نفس الأمر) وما يشبهه[٢٩] وتركيب (عدة كتب) وما يشبهه[٣٠].

ومنها ما تأيد بالشعر مثل صحة مجيء (التواتر) بمعنى (التتابع)[٣١] ومجيء تركيب (قتله الحبُ) بمعنى (اقتتله)[٣٢].

ومنها الذي جاء مؤيدا بالقرآن والنثر معا مثل مجيء (خاصة) منصوبة على الحال[٣٣]، أو مؤيدا بالنثر والشعر معا، مثل صحة قولهم (فضلا عن)[٣٤] ومجيء (لعل) لغير معنى الترجي[٣٥].

ومنها ما جاء الاستدلال له بنصوص القرآن والنثر والشعر مجتمعة. مثل صحة تقديم (الصادر) في قولهم (الصادر والوارد) خلافاً لما أوجبه الحريري من وجوب تأخيره عن (الوارد)[٣٦].

هذه خلاصة لمجاميع الشواهد التي كونت العمود الفقري لإجازة الدكتور خليل الحسون استعمال ما حظروه من صحيح اللفظ، وهو جهد يكشف عن بحث مكين.

على أن في الكتاب مسائل لم يؤيدها بشيء من السماع[٣٧]، إما لعدمه في موروثنا الفكري، وإما لأنه استعاض بأدلة الترجيح الأخرى حين رأى قلة جدوى إثبات شواهدها لوضوح صوابها، وإما لأن الرد قام على إصلاح ما وهم فيه المصحح اللغوي، أو قام على استدراك ما قصر فيه من مراجعة أصول اللغة وقواعد الإعراب والصرف.

ومن الغريب أن بعض المصححين تعجل في إنكار صيغ ثبت ورودها في (المعجم) لذلك استدرك الباحث عليهم طائفة منها بعد مراجعاته الدقيقة في المعجمات، وبلغ ما ذكره منها (١٥) استدراكا، وهو عدد غير قليل يشير إلى قلة الاحتياط وعدم التحفظ لدى قسم من أهل التصحيح. وهذه التنبيهات قرنها بالشواهد وبأدلة أخرى عززت صحتها.

من ذلك[٣٨] أن الحريري عدّ من الأوهام أنهم (يقولون للمتتابع متواتر فيوهمون فيه، لأن العرب تقول: جاءت الخيل متتابعة إذا جاء بعضها في إثر بعض بلا فصل، وجاءت متواترة إذا تلاحقت وبينها فصل)[٣٩].

وضعّف الدكتور هذا الرأي بشواهد الشعر التي اتبعها بقوله: (وفي المعجمات يفسّر التواتر بالتتابع. أما الفصل وعدم الفصل فإنه يكون مع كل منهما وذلك مرهون بالسياق الدال عليه)[40].

ومن ذلك تصحيحه قول الحريري: (ويقولون: أزمعت على المسير ووجه الكلام: أزمعت المسير)[41] إذ أثبتت عبارة (لسان العرب) و (تاج العروس) وهي: (قال الفراء: أزمعته وأزمعت عليه، مثل أجمعت وأجمعت عليه)[42]. ثم عزّز القول بشواهد ثبت فيها التركيبان. فهما عنده جائزان، ولا دليل على ترجيح أحدهما على الآخر.

ومن العلل التي استند إليها (القياس) و (مراعاة النظير)[43]. فقد استعمل الأول في ردّه قول الحريري (ويقولون في جواب من مدح رجلا أو ذمه: نعم من مدحت، وبئس من ذممت والصواب أن يقال: نعم الرجل من مدحت، وبئس الشخص من ذممت)[44].

ولم يقدم الدكتور شاهداً على إجازته، لكنه ذكر (أن سياق الكلام واشتمال الجواب على ((من)) الدال على العاقل... يغنيان عن ذكر الفاعل المذكور في قول المادح أو الذام)[45] وأكد الجواز قياساً ما أجازه النحويون من مجيء ((ما)) بعد (نعم) و (بئس) (ففي قولنا: نعم ما الوفاءُ وبئسما الغدرُ يكون التقدير عندهم: نعم شيئاً الوفاءُ أو: نعم الشيءُ الوفاء. وقد تأتي ((ما)) اسماً موصولاً كأن يقول قائل كلاماً أو يفعل فعلاً فتعقّب عليه قائلاً: نعم ما قلته. أو: نعم ما فعلته.

و ((نعم ما قلته)) في غير العاقل كـ ((نعم من مدحت)) مع العاقل المذكور سابقاً، وهو الرجل في مسألتنا... فالوجهان ماثلان مثولاً ظاهراً في الجملتين ومتوافقان توافقاً تاماً على التقديرين)[46].

أقول: وربما كان محلّ الإشكال عند الحريري أن (نعم) لا يليها عند اللغويين (من) لعدم الشروط التي وضعوها لفاعلها. وإذا لم يقدّم الباحث شاهداً عليه فإن تعزيز ما ذكره من دليل هو قول الشاعر[47]:

وكيف أرهب أمراً أو أراع لـه
وقد زكأت إلى بشر بن مروان[48]
ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه
ونعم من هو في سرّ وإعلان

ومن مواضع توجيهه الصيغ على (مراعاة النظير) مسألة حذف (لا) من (لا سيما) حملاً على نظيره في آيات الذكر الحكيم. منها قول الله تعالى: (قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين)[49]. والتقدير: لا تفتأ. والمسوغ لحذف (لا) دلالة (تفتأ) عليها لملازمتها إياها. (وإذا كانت الملازمة الدالة هي المسوغ الحذف، فإنّ حذف ((لا)) من ((لا سيما)) جائز بمقتضى هذا التوجيه. ولعله أجوز، وذلك لأن ملازمة ((لا)) لـ ((سيما)) أمتن من ملازمة ((لا)) لـ ((تفتأ)))[50].

قال المؤلف هذا بعد ما قدّم طائفة من أقوال الفصحاء فيها (سيما) من دون (لا) خلافاً لما أوجبه المصححون.

وليست الأصول المتقدمة هي كل ما اعتمده في الاحتجاج؛ فقد مضى يضاعف حججه بإيراد علل غيرها.

منها ما دعته بـ (كثرة الاستعمال)[51] أو (الثبات في الاستعمال)[52]، أو (الرسوخ في الاستعمال)[53] أو (الشيوع في الاستعمال)[54] وهي علة استند إليها اللغويون في ضبط القواعد وتوجيه المشكل من الصيغ توسيعاً على العربية، وتنفيساً في إغناء تراكيبها.

فقد جوز صيغة (تتابع) بالباء الموحدة في ما هو من قبيل الشر أو المنكر خلافاً لما أوجبه الحريري من تخصيصها بما يكون في الصلاح والخير ويكون (التتابع) بالياء المثناة لما يختصّ بالمنكر والشر[55].

وأورد شواهد من الحديث والشعر على هذا التجويز ودعمها بعلة التقارب بين اللفظين وجريان المجاز في الفعل مع مراعاة السياق. ثم خلص إلى القول: (وقد أدّى التوافق بينهما في اللفظ والمعنى مع كثرة الاستعمال واحتمال التصحيف إلى أن يستتب الأمر للفعل ((تتابع)) في الحالين دون ((تتايع))، إذ هو أكثر استعمالاً لمدلولي التتالي والتوالي، فأغنى عنه لذلك)[56].

وجوّز استعمال (عمّم) ومصدره (التعميم) بمعنى جعله عاماً خلافاً لمن منع استعماله بناءً على أنه لم يرد بهذا المعنى في معجماتنا، وأن الذي يحلّ محله هو (أعمّ) ومصدره (الإعمام). واحتج لمذهبه بما وجده من ورود هذا البناء ومصدره كثيراً في أساليب العلماء، إذ صرح بعد أن أورد نصوصاً من كلامهم قائلاً: (يتضح مما أثبتنا أن ((أعمّ وعمّم)) متوافقان في الدلالة على التعميم، وهما سواء في أداء هذا المعنى، وإن كنا أكثر ميلاً إلى استعمال ((عمّم)) المضعّف لسببين:

١. أننا وجدنا من النصوص ما يوثق استعماله، ولم نجد في مقابل ذلك نصوصاً اشتملت على (أعمّ) لهذه الدلالة.

٢. إن عمّمه تعميماً هو الاستعمال الأكثر شيوعاً في الاستعمال على نطاق الوطن العربي في زماننا، بل هو وحده المستعمل لهذه الدلالة، فهو لذلك أولى بالاستعمال. والألفاظ كما هو معروف تكتسب بالشيوع قوة وترجيحاً)[57].

وأوقعت الغفلة عن إمكان خروج اللفظ عن دلالته اللغوية في تركيب الكلام كثيراً من المصححين حين خطّأوا ألفاظاً صح استعمالها في سياق الجملة. وللدكتور الحسون تنبيهات مفيدة حين ربط مراده بين حقيقة الكلمة ومجازها أو تطور دلالتها.

من ذلك[58] أن الحريري ذكر أنهم (يقولون: أقطعه من حيث رق. وكلام العرب: اقطعه من حيث رك، أي من حيث ضعف)[59].

ولم يستدل الحريري بشاهد تأييداً لقوله، كما لم يستدل الدكتور الحسنون بشـــاهد وهو يعقب عليه، ولكنه رأى أن (الأشبه أن يكون ذلك قد نجم عن إبدال فغدا لغة لقوم، إذ الرقـــيق والركيك مارق ولان، والقـــطع من جهة مارق كالقطع مما ضعف... وإذا كان كلّ مارق ورك يتجاوز دلالته الأصلية فيكتســـي دلالة مجازية في نحو قـــولنا: هو رجل رقـــيق الحال، وهذا قـول ركيك فما الذي يمنع أن يستعمل أحـــدهما بمعنى الآخر محمولاً على وجه المجاز مع التوافق الحاصل في دلالتهما؟)[٦٠].

ومن مسـوغات الجواز (أمن اللبـس) ذكره مؤيداً صحـة ([illegible]) بالياء بمعنى قـدر القيمة أو حـدد السـعر، مع أنّ صوابه: قـــوّم. فهو مثل: جوّز وكوّن ولوّن، (والحجة التي تحمل على إجازته إنما هي تحاشـــي اللبـــس، لأنّ الأظهر في دلالة ((قـــوّم)) أنه بمعنى عدّل وأصلح، أو جعله قـــائماً، في حين أنّ ((قيّمه)) أدلّ على قدر قيمته وعرف قدره)[٦١].

والذي أراه وجوب استعمال (قوّم) لا (قيّم)؛ لأنّ أصله الواو لا الياء، ولا لبس في ذلك، والسياق كفيل بدفعه إن وجد، ولا شاهد يؤيد استعماله بالياء.

ومنها (أصالة اللفظ في العربية) اعتلّ به في ترجيح لفظ (التهريب للبضاعة) على (البهرجة) التي وضعها الدكتور مصطفى جواد بديلاً عنه[٦٢]، إذ (ليس ثمة وجه للمفاضلة من أي سبـيل بـين استـعمال ((التهريب)) اللفظ العربـي الأظهر في الدلالة على ما وضع له واستعمال بـهرج يبـهرج المشكوك في أصالته في اللغة)[٦٣].

ومنها (أصل المعنى) ردّ به قول الحريري: (ومن توهمهم أيضاً أن ((هوى)) لا يستعمل إلا في الهبوط، وليس كذلك، بل معناه الإسراع الذي قد يكون في الصعود والهبوط)[٦٤].

ورأى الدكتور الحسون (أن استعماله في الهبوط وحده لا يعدّ وهماً إذ هو أصل معناه، وقد جاء في القرآن بهذا المعنى فقـط... والاكتفاء بأحـد معاني اللفظ لا يعدّ وهماً إذا كان مستعملاً على الوجه الصحيح)[٦٥].

ومن علل الاختيار (مراعاة الخفة) وتحاشـي الثقـــل في اللفظ. رجّح بها صحة استعمال (السائل) لمن يسأل الناس أو يكثر السؤال مقابل (سئّال) التي أوجبها الحريري[٦٦] بسبب ثقـل الهمزة ثم زيادة ثقـلها بـالتضعيف لما لا داعي له ولا موجب لحمل الناس على النطق بها مضعفة[٦٧].

ومثلها اختيار (الشرفة) لأنها أخفّ من (المستشـرف)[٦٨].

واختيار لفظ (الرَّجعي) بـفتح الراء لما فيه من الخفة (ما يفسر رسـوخه في الاسـتعمال دون الرُّجعي، بـضم الراء، والرُّجوعي، بدليل شيوعه على ألسنة الناس، إذ غدا من المصطلح السياسي الثابـت... ولا وجه للعدول عن الأخفّ الثابت الفاشي بين الناس إلى الأثقل)[٦٩].

ولم ينس المؤلف ما للسياق من أثر في التفسير الصحـيح للفظ، فقد عزّز به أدلة أخرى.

من ذلك إشارته إلى أن المعجمات تفسر (التواتر) بالتتابـع فيســتعملان بمعنى، ومعرفة ما بـينهما من فرق دقـيق مرهون بالسياق الدال عليه[٧٠].

ومثل هذا لفظا (بصر وأبـصر) فكلٌ منهما، على مادلت عليه النصوص، بمعنى ما يدرك بالعين وما يدرك بالذهن، والشـأن في ما بـينهما من فرق دقـيق مرتهن بالسـياق وبمضامة المجاز إلى كلّ منهما[٧١].

وللجانب الاجتماعي والنفسي أثر في إقـرار اللفظ؛ فمما فسّره على وفق ذلك جواز إطلاق لفظ (سـائل) للمحـتاج الذي يكثر من السؤال دون (سئّال) الذي أوجبه الحريري[٧٢] بـل تقـديمه عليه؛ لما في (سـائل) من اللطف معه، إذ يوصف بما يوصف بـه الآخرون من السائلين، ولا يكون علما عليه، ولا سـيما إذا كان مدفوعاً للمسـألة بـدافع شـدة الحاجة أو لعائق في نفسه أو بدنه[٧٣].

ويستحسـن الدكتور الحسـون زيادة الفاء مع (حسْب) في قـول أبـي حـيان التوحـيدي: (ولما كانت الأمور ملتبسـة بـالدين والدنيا لم يجزّ للعاقـل الحصيف والمدبّر اللطيف أن يعمل التدبـير بـها من ناحـية الدين فحسب ولا من ناحـية الدنيا فقـط)[٧٤]. قـال (ولعلك قـد عراك شـيء من الأنس بحسن التوافق بـين (الدين فحسـب) و (الدنيا فقـط) وهو ما لا تحظى بـه لو كانت العبـارة (الدين حسـب) و (الدنيا فقط)، فالنبوة فيه حاصلة، والجفوة عليه بادية)[٧٥].

قال هذا خلافاً لمن منع إدخال الفاء على (حسْب).

يتضح مما تقـــدم أن الدكتور الحســـون ولج ميدان التصحيح وتصحيح التصحـيح وقـد أحـكم العدّة، وخبر قـــواعد العربـية، وبـصر بنحـوها وصرفها، ونظر في معجماتها فأمكنه ذلك من الاســـتدراك في الصيغ ودلالات الألفاظ وضوابط الإعراب، وتمكن من الاستعانة بقـواعد الاسـتدلال والعلل التي غاب أكثرها عن بـال المصححـين، وكان يستعين أحيانا بأكثرها في المسألة الواحدة إذا اقتضى الأمر، على ما مرّ من الأدلة وأمثلتها. أو يختصر الدليل لأنّه قـــائم على إصلاح وهم المصحـــح إذا وقـــع في خطأ ظاهر مخالف لقـــواعد اللغة ودلالة المعجم وضوابـــط الصرف والنحو الصريحة المجمع عليها[٧٦].

وأمكنه هذا من أن يكون قسـم من عبـاراته قـواعد في الأصول ومن أمثلتها الآتي:

- القــلب والإبــدال لا يغيّران من صورة الفعل في حــالي التعدية واللزوم[٧٧].
- العدل [لا] يوجب الاستغناء عن المعدول عنه[٧٨].
- الاكتفاء بأحـد معاني اللفظ لا يعدّ وهماً إذا كان مستعملاً على الوجه الصحيح[٧٩].
- أن يكون الثلاثي بمعنىً محدّد لا ينفي أن يكون للمضعّف منه معنىً آخر بعيدٌ منه[٨٠].
- وجود ما هو أعلى لا يمنع من اســـتعمال ما هو دونه مع

وجود الدليل على صحته[81].

- الألفاظ تكتسب بالشيوع قوة وترجيحا[82].

- تخطيء الصحيح إنما هو بمنزلة استعمال الخطأ؛ لأنَّ كلاً منهما مخلٌ باللغة مسيء إليها[83].

ويتجاوز أحياناً إجازة الممنوع إلى الحكم بوجوبه لتوفر الدواعي. وقد ورد هذا في ثلاثة مواضع أسجل خلاصتها في الآتي لأهميتها:

الأوّل: يمنع المصححون تكرير (بين) في مثل (المال بين زيد وبين عمرو)، والصواب عندهم حذف الثانية. ويرى المؤلف أن تكريرها جائز. وقد يكون واجبا (إذا طال الفصل مضافة الى الاسم الظاهر إذا تخلل الكلام عطفٌ قبل العطف عليها كما في قولنا: لسنا نرى ما يحول دون التوفيق بين هذا المذهب الذي تأيد من الدلائل والشواهد التي تحمل على قبوله وإقراره وبين ما ذهب إليه الآخرون بالحجج التي استدلوا بها)[84].

الثاني: يمتنع ربط الجواب بعد (لئن) بالفاء بناءاً على ما تقرره القاعدة النحوية التي مؤداها: إذا اجتمع الشرط والقسم فالجواب للمتقدم. وفي (لئن) القسمُ هو المتقدّم باللام الموطئة له، فلا يربط جوابه بالفاء لأنها تربط جواب الشرط.

وصرّح أنّ الربط بالفاء يكون لازماً حين يطول الفصل بين (لئن) والجواب، أو حين يكون الجواب المتأخر مما لا يقترن باللام إذا كان منفيا، كقولنا: (لئن انجرفت عن السبيل القويم في سلوكك مع الناس ولم يزعك وازع من ضمير أو دين ومضيت سادراً في غيك فلست بواجد لك ناصراً أو مُعيناً منهم)[85].

الموضع الثالث: منع المصححون إدخال (ال) على (بعض وكلّ) فأجاز ما منعوا، وزاد أنه (يلزم ذلك في مواضع: حينما يكون مدار الكلام لفظة ((بعض)) أو لفظة ((كلّ)) فلا بدَّ حينئذٍ من تعريفهما لسبق ذكرهما... كذلك يلزم تعريفهما بـ ((ال)) حينما يكون المراد بيان مدلول كل منهما)[86].

هذه السجايا التي بها تميز الكتاب، المتمثلة في النظرات الدقيقة، المستندة إلى قواعد التأصيل لا تمنع إيراد ماله حاجة إلى التقويم لعله يزيد شيئاً إلى منافعه. فمن ذلك:

أولاً: الأمثل عند المؤلف في قولهم: (لسنا بحاجة إلى ذلك) هو: (ليست بنا حاجة)[87].

والذي وجدته لدى الفصحاء هو حرف اللام في موضع الباء. والأصل في التركيب أن تقع اللام مع مجرورها خبراً عن لفظ (حاجة) أو يقعا خبرَ ناسخ قبلهما، ويتعلق بلفظ (حاجة) مجرور آخر بالباء أو بـ (إلى) أو بـ (في) فيصير التركيب (ليس لنا حاجة بذلك، أو: إلى ذلك، أو: في ذلك). والأكثر أن يتقدم ما يتعلق بـ (حاجة) عليها فيقال: (ليس لنا بذلك أو الى ذلك أو في ذلك حاجة). وقد يحذف المتعلق.

والشاهد عليه كثير تكرر منه في أول (الجزء السابع) من (صحيح البخاري) فقط النصوص الآتية:

الأول: عن علقمة رضي الله عنه قال: (كنت مع عبد الله [ابن عمر] فلقيه عثمان بمنى فقال: ياابا عبد الرحمن إنّ لي إليك حاجة. فخليا، فقال عثمان: هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن نزوجك بكراً تذكرك ما كنت تعهد؟ فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إليّ فقال: ياعلقمة...)[88].

الثاني: عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: (... فقام رجلٌ من أصحابه فقال: يارسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها)[89].

الثالث- قال انس بن مالك رضي الله عنه: (جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تعرض عليه نفسها قالت: يارسول الله، الك بي حاجة؟)[90]

الرابع- في تفسير قول الله تعالى: (ولا جناح عليكم فيما عرّضتم به من خطبة النساء او أكننتم في أنفسكم)[91] (قال عطاء: يُعرِّض ولا يبوح، يقول: إن لي حاجة وأبشري)[92].

الخامس- عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه (أنّ امرأة أتت النبيّ صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها فقال: مالي اليوم في النساء من حاجة)[93].

ثانياً: خطّأ الحريري تكرير (بين) في قولهم (المال بين زيد وبين عمرو)[94] فعقّب عليه الدكتور الحسون قائلاً: (وهو محقٌ فيما نبّه عليه؛ فهذا موضع لا يحسن فيه تكرير "بين"[95]).

ولكنه أفاض في إيراد النصوص على جواز تكريرها، وجعله لازماً إذا طال الفصل بينها وبين الأولى، واحتج بواحد وعشرين شاهداً من النثر وستة وعشرين من الشعر.

فكيف يحقّ للحريري تخطئة ما تؤيده هذه الشواهد؟ وكيف يُعطيه الحقّ في المنع وقد أورد سبعة وأربعين شاهداً تكررت فيها (بين) مضافة إلى الاسم الظاهر وهو الذي أجاز ما يؤيده شاهد وشاهدان؟

وشبيه بهذا انه اثبت بالأدلة والشواهد جواز اضافة لفظ (نفس) إلى ما يصلح أن يكون توكيداً له في مثل قولنا: (نظرت في نفس الأمر) ثم مالبث في آخر المسألة أن يستثني من الجواز ما لا مبرّر له ولا حاجة تدعو إليه فيقول: (وإذا شئنا أن نمنع فالأولى أن يقتصر المنعُ على إضافتها إلى العاقل تحاشياً لما قد ينشأ من اللبس وإباحة إضافتها الى ماتؤكده في غير ذلك)[96].

أقول: ولا لبس ينشأ من مطلق إضافتها، والسياق كفيل في إيضاح ما يرمي إليه المتكلم.

ومثله أيضاً تعقيبه على قول الدكتور مصطفى جواد: (قل: نقص المبلغ ثلاثة أفلس أو أربعة أفلس... ولا تقل في الفصيح: ثلاثة فلوس ولا أربعة فلوس)[97]، إذ يقول: (نعم، وهو محقٌ في ذلك لأنّ من المناسب استعمال جمع القلة مع

العدد القليل وجمع الكثرة مع العدد الكثير)[98].

لكنّه يورد عليه بعد شاهداً من القرآن وآخر من شعر عمر بن أبي ربيعة اشتملا على إضافة العدد المفرد الى صيغة جمع الكثرة مع توفر جمع القلة منهما، ثم يقول: (الا أن الحجة الملزمة والتي هي اقوى هاهنا إنما هي الشاهد القرآني، فهو كثير وإن كان واحدا)[99].

فكيف يكون محقاً من يخطئ صيغة ورد مثلها في القرآن الكريم؟

ثالثا: أنكر الدكتور الحسون على الأدباء استعمال التركيب المتضمن عطفا على المضاف قبل استكمال المضاف إليه في مثل: (نظرت في أغراض وشعر المتنبي) إذ رأى أنّه (لا بدّ من التشدّد بمنع هذا الضرب من التعبير في الأساليب الأدبية... فهي صياغة نابية في هذا المقام... فيلزم لذلك تخطئتها و إنكارها وتبرئة الأساليب الأدبية واللغوية منها لمخالفتها ما تقرّر فيها من أحكام اللغة)[100].

وأحسب هنا تضييقا للتعبير في غير مكانه، فالتركيب عربي صحيح يؤيده جمهور من العلماء اللغويين، ونصوص فصيحة قال فيها المؤلف الفاضل: (ومثل هذا وارد في كلام العرب نثراً وشعراً)[101].

وقد عدّ الخليل بن أحمد وسيبويه التركيب من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه، واجازاه في الشعر، وذكرا له شاهداً قول الأعشى[102]:

ولا نقاتل بالعصيّ ... ولا نرامي بالحجاره

إلا علالة أو بدا ... هة قارح نهد الجزاره[103]

ثمّ قال سيبويه: (ويجوز في الشعر على هذا: مررت بخير وأفضل من ثم... وقال الفرزدق[104]:

يامن رأى عارضاً أسرُّ به ... بين ذراعي وجبهة الأسد[105]

وأجازه علي بن حمزة الكسائي وابو زكريا الفراء ت ٢٠٧هـ وجعلاه من باب حذف المضاف اليه من الأول لدلالة الثاني عليه. وقال أبو بكر بن الأنباري ت ٣٢٨هـ: (قال هشام[106]: حكى الكسائي عن العرب: اللهمّ صلّ على محمد كأفضل وأطيب ما صليت على نبي من أنبيائك، على معنى: كافضل ما صليت واطيب ماصليت، فاكتفى باضافة الثاني من إضافة الأول... قال الفراء: وزعم الكسائي أنه سمع: برئت إليك من خمس وعشري النخاسين، على معنى: من خمس النخاسين وعشري النخاسين، فاكتفى باضافة الثاني من إضافة الاول)[107].

واحتج الفراء لهذا التركيب ببيتي الأعشى والفرزدق المتقدمين ثم قال: (وسمعت ابا ثروان العكلي يقول: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله. وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان، مثل اليد والرجل. ومثل قوله: عندي نصف أو ربع درهم، وجئتك قبل أو بعد العصر. ولا يجوز في الشيئين يتباعدان، مثل الدار والغلام، فلا تجيزن: اشتريت دار أو غلام زيد، ولكن عبد أو أمة زيد، وعين أو أذن، ويد أو رجل، وما أشبهه)[108]

ولم يمنع المبرّد هذا التركيب وعدّه من باب حذف المضاف إليه وشبه به قولهم: ياتيم تيم عدي، بالنصب[109] وكذا جارُ الله الزمخشري ت ٥٣٨هـ رأى انه على حذف المضاف إليه من الأول[110]. وأجازه جمال الدين ابن مالك الذي احتج له بالشعر ثم قال: (ولا يختصُّ هذا النوع من الاستعمال بالشعر بل يجوز في النثر)[111]. وصرّح به في باب الإضافة من (الألفية) فقال[112]:

ويحذف الثاني فيبقى الأوّل ... كحاله إذا به يتصل

بشرط حذف وإضافة إلى ... مثل الذي له أضفت أوّلا

وتابعه شراحها، واعتمدوا شواهده. ومن هؤلاء: بدر الدين بن مالك ت ٦٨٦هـ[113] وحسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩هـ[114] وابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ[115].

وهذا الفصل أو قل الحذف من الأول صار مأنوسا منتشراً استعماله في عصرنا، نتحدث به ونكتب. وما ذلك إلا لسهولته وإيجازه، وتؤيده النصوص الفصيحة المذكورة آنفا ونصوص أخرى أذكرها في الآتي:

- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (ما مسست حريرا ولا ديباجاً ألين من كفّ النبي صلى الله عليه وسلم. ولا شممت ريحاً قطّ أو عرفاً قطّ أطيب من ريح أو عرف النبيّ صلى الله عليه وسلم)[116]

- قالت أسماء بنت عميس رضي الله عنها: (وكنا في دار أو أرض البعداء البغضاء بالحبشة)[117]

- وقال مجاهد بن جبير رضي الله عنه: (يقال: أبين من فرق وفلق الصبح)[118].

- وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنه: (هلك أبي وترك سبع أو تسع بنات)[119].

- وأنشد ابن مالك قول الراجز[120]:

قبل وبعد كلّ قول يغتنم ... حمدُ الإله البرّ وهاب النعم

- وأنشد قول الشاعر[121]:

أمام وخلف المرء من لطف ربّه ... كوالئ تزوي عنه ما هو يحذر

- وانشد قول الشاعر[122]:

سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها ... فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع

- وأنشد قول الشاعر[123]:

نعيمُ وبؤسُ العيش للمرء منهما ... نصيب ولا بسطٌ يدوم ولا قبض

رابعاً: قال الدكتور مصطفى جواد (قل بالإضافة إلى الشيء، أي بالنسبة إليه والقياس عليه. ولا تقل: بالاضافة إليه بمعنى زيادة عليه ومضافا إليه)[124] ثم ساق نصوصا تؤيد المعنى الذي قصده.

وعقّب الدكتور الحسون عليه بحديث أكد فيه أن (بالإضافة إليه) قد يفيد (الزيادة) قال في أوله: (وقد شاع في أساليب المحدثين الأدباء والباحثين استعمال ((أضاف)) بمعنى ((زاد)) وإن كان المحققون والمدققون الذين يفزع إليهم لتمييز الصحيح من الخطأ ينكرون هذا الاستعمال اشد الإنكار ائتماما بما نبّه عليه الدكتور مصطفى جواد)[125].

أقول: لم ينكر الدكتور جواد (استعمال "أضاف" بمعنى "زاد"). فكيف يأتمّ هؤلاء بما لم يقل؟ وأراه بريئاً مما نسب إليه.

وحين تكشف للدكتور الحسون (أنّ "أضاف" بمعنى "زاد" إنما هو ممّا أخلت به معجماتنا) شرع في إيراد ما توافر لديه من نصوص ورد فيها ما يسدّ هذا الخلل، فذكر شاهدين اشتملا على لفظ (نضيف) و (أضاف) ليردفهما بقوله: (وقد توالى بعد ذلك إستعمال "أضاف" بمعناه الذي أنكره الدكتور مصطفى جواد في اساليب العلماء)[126].

وأكرّر القول إن الدكتور مصطفى لم ينكر "أضاف" بمعنى "زاد" لأنّ صيغة العبارة التي صححها هي (بالإضافة إلى) ليس غير.

ثم بعد إيراد الدكتور الحسّون مثالين آخرين لأبي الفتح بن جني اشتملا على (يضاف) و (مضافا) يكرّر نقده قائلاً: (وإذا كان الدكتور مصطفى جواد قد اتخذ مما جاء في نصّ لأبي حيّان التوحيدي حجة لاستعمال "بالاضافة إليه" بمعنى "بالنسبة إليه" في معرض إنكاره لاستعماله بمعنى "زاد عليه" فإنا قد وجدنا أنّ أبا حيّان نفسه يستعمل "أضاف" بمعنى "زاد")[127].

ومع ما بين (بالاضافة اليه) و (اضاف) من اختلاف لايسوّغ الاعتراض يستمر الدكتور الحسون في ذكر نصوص بلغت تسعة عشر ضمت الصيغ (أضيف ومضافاً وأضاف وانضاف، وينضاف) وليس فيها (بالاضافة إلى) ماعدا واحداً هو قول ابن سنان الخفاجي ت ٤٦٦هـ: (والشعراء من المتقدمين بالإضافة إلى من ليس بشاعر جزء من ألوف)[128].

وابن سنان لا يعني (الزيادة) إنما يعني مارآه الدكتور جواد من معنى (بالنسبة الى من ليس بشاعر).

ويستطرد الدكتور الحسون وهو يتحدث عن (انضاف) فيورد مثيلاً لصيغتها لفظ (انخرط) ونظيرها لفظ (انضمّ) ليسلمه التمثيل عليهما الى القول: (ومن الطريف ان الدكتور مصطفى جواد مع إنكاره استعمال "أضاف" بمعنى "زاد" يفاجئنا هو باستعماله بهذا المعنى في ثلاثة مواضع من كتابه "قل ولا تقل")[129].

والمواضع الثلاثة ورد فيها لفظ (يضاف إلى) مرتين، و (نضيف إلى) مرة. وأزيدُ أنا موضعاً رابعا هو لفظ (مضافا) سجله جواد في أول مسألتنا هذه حين قال: (ولا تقل بالإضافة إليه بمعنى زيادة عليه ومضافا إليه).

ومع تكرار ما نسبه إلى جواد تابع المؤلف القول: (وليس الدكتور مصطفى جواد رحمه الله بدعا في ذلك، فقد وقع عدد من اللغويين من أسلافه فيما وقع فيه، إذ ينكرون استعمالاً ويخطئونه ثم تجده في ما يكتبون)[130] ويذكر نصوصا عمّن وقع عليهم هذا القول، ومنهم: إسماعيل الجوهري ت ٣٩٧هـ، وعبد الرحمن بن الجوزي ت ٥٩٧هـ والفيروز آبادي ت ٨١٧هـ، ومحمد مرتضى الزَبيدي.

خلاصة القول في المسألة أنّ عبارة الدكتور جواد محددة، وهي أن (بالاضافة إلى الشيء، أي: بالنسبة إليه والقياس عليه) ليست (بمعنى زيادة عليه ومضافا إليه). والنصوص التي ساقها تؤيد كلامه، ومالم يذكره منها أكثر. والدكتور الحسّون لم يقدم في اعتراضه شاهدا على استعمال (بالاضافة الى الشيء) بمعنى (زيادة عليه) وإنّما اثبت صيغا فعليّة واسمية مفردة لاصلة لها. بمنطوق التركيب، وهي (أضاف ونضيف وأُضيف ويُضاف وانضاف، وينضاف ومضافا)، ونسب مرات إلى الدكتور جواد (إنكاره استعمال (أضاف) بمعنى "زاد") الذي لم يصدر عنه، إذ ليس له حديث عن هذه الصيغة، وقد تقدم انه هو نفسه استعمل لفظ (يضاف إلى) و (نضيف إلى) بمعنى (الزيادة) في كتابه (قل ولا تقل)، وجعل لفظ (زيادة عليه) بمعنى (مضافاً إليه) وقرنهما في جملة واحدة وهو يصحح التركيب في مسألتنا نفسها فقال: (ولا تقل بالإضافة إليه بمعنى زيادة عليه ومضافا إليه) فهل وصل به الأمر إلى أن يبيح لفظاً ويخطئه في جملة واحدة؟ علاوة على أنه أقرّ وهو يتحدث عن الموضوع بأن (شواهد استعمال "إضافة" بغير باء لأداء المعنى المراد متعارفة. منها ما ورد في كتاب "الحوادث" في أخبار سنة ٦٢٩هـ قال مؤلفه: وفيها رُدّ النظر في نهري الملك وعيسى إلى حاجب باب النوبي تاج الدين علي بن الدوامي إضافة إلى مايتولاه من أمر الشرطة والعمارة. وورد في حوادث سنة ٦٨٧هـ: وفيها رُتب نجم الدين محمد بن أبي العزّ مدرسا بالنظامية... إضافة إلى القضاء. وهذا التعبير وان كان مولّداً فهو قريب من الجملة التي أفسدت باستعمالها لغير معناها)[131].

ويشبه هذا، أعني النسبة الى الدكتور جواد مالم يصدر عنه التعليق على قوله: (قل هادنه على وفق شروط، ولا تقل:هادنه وَفق شروط)[132] فإنه بعد الشواهد التي ساقها الدكتور الحسون تأييداً لجواز حذف (على) قال: (ولسنا نرى وجها لتقييد استعمال "وفق" بحالة إعرابية واحدة وهي جرّه بحرف جرّ واحد، فهو مصدر متصرف صالح لأن يأتي مرفوعاً ومنصوباً على المصدرية أو على الحاليّة أو على غير ذلك أو أن يُجرّ بغير "على" من حروف الجرّ)[133].

وبعد تأييده بأقوال العلماء والأدباء قال: (نخلص من هذا

كله إلى القول إن استعمال "وفق" منصوبا ليس خطأ كما قال الدكتور مصطفى جواد، وإنما الخطأ هو تقييده بحالة إعرابية واحدة هي جرّه بحرف جرٍ واحد، إذ هو مصدر متصرف شأنه في ذلك شأن المصادر المتصرّفة الأخرى في ما يجري عليه من وجوه الإعراب)[134]

وأفهم من هذا أن الدكتور مصطفى جواد أوجب قصر استعمال (وفق) مجرورة بـ (على) حسب، ولا يجيز غيره. وهو غير صحيح. فإن في حديثه عن المسألة نفسها استثناءً ممّا قرّره، وتفريقاً بين استعمالين. فقد عقّب على تصحيحه المتقدم بعد الأمثلة قائلاً: (أما استعمال "الوفق" بغير حرف جرّ فله موضع آخر ومعنى آخر؛ يقال: كسْبُ فلانٍ وفقُ عياله. أي: قدرُ كفايتهم لا فضل فيه، و: هذا المقدارُ من المال وفقٌ لكثرة حاجاتهم. وقال سويد بن كراع العكلي:

وإن كان ناراً فهي نار بملتقىً

من الريح تشبيها وتصفقها صفقا

لأمّ عليّ أو قدتها طماعة

لأوبة سفر أن تكون لهم وفقا

...ومصداق الصحة في استعمال "الوفق" المجرور بـ "على" هو أن يجيء بمعنى "على حسب كذا وبحسب كذا" واستعمال غير المجرور أن يأتي بمعنى "قدْر ومقدار")[135].

فالدكتور جواد لم يقيّد (الوفق) بحالة إعرابية واحدة، ولم يخطّئ استعماله منصوباً. كيف وقد أتى بأمثلة فيها اللفظ مرفوعاً مرتين على أنه خبرُ المبتدأ ومنصوباً مرة ثالثة؟

خامساً: وقع في الكتاب أخطاء قليلة لم أجد حاجة إلى التنبيه عليها ما عدا أربعة يترتب على بقائها مخالفةٌ علمية أو نسبةُ قول إلى من لم يقله. ومواضع هذه الأخطاء وردت في الآتي:

١- جاء في ص ١١٦ نقلاً عن الدكتور مصطفى جواد: (قل نقص المبلغ ثلاثة أو أربعة أفلس). والصواب هو: (قل نقص المال ثلاثة أفلس أو أربعة أفلس)[136] بإثبات (أفلس) الأولى؛ لأن سقوطها يؤدي إلى العطف على المضاف قبل استكمال المضاف إليه، وهو ممنوع لدى الدكتور الحسون في الأساليب الأدبية واللغوية.

٢- في ص ١٥٦ نفى الدكتور الحسُّون ورود (فعّل) المضعّف من الفعل (عمّم) بمعنى جعله عاماً في معجماتنا ثم أتبع ذلك قائلاً: (ففي التاج: يقال: معمم، إذا كان يعم الناس ببرّه وفضله ويعمهم). والصواب هو: (يُقال معمٌّ وملمٌّ إذا كان يعمُّ الناس ببرّه وفضله ويلمهم)[137].

وبقاء (معمم) محرّفاً يثبت ما نفى وروده في معجماتنا، فيصير استناداً إلى تلك العبارة حجةً على جواز قولهم: عمّم تعميماً فهو مُعمِّم، بمعنى: جعله عاماً، وهو مما منعه المصححون.

٣- نقل في ص ١٦٧ قول بهاء الدين الإربلي ت ٦٩٢هـ: (ولو تصدّى متصدٍ لذكر هذا النمط فحسب لملأ به بطون الدفاتر، واستنفد به أنقاس المحابر)[138] والصواب (أنقاس) بالقاف المثناة، جمع (النِّقس) وهو الذي تمدُّ به الدّواة ويكتب به[139]. والتصحيف هنا يكثر وروده لدى الكتاب لغرابة اللفظ. وقد خفي على محققي (التذكرة) الأمرُ فسجلوه بالقاف أيضاً.

٤- ثبت في ص ١٦٣ و ١٦٤ نسبةُ كتاب (الإيضاح في علل النحو) إلى ابن خالويه ت ٣٧٠هـ. والصحيح أنه لأبي القاسم الزجاجي ت ٣٣٧هـ.

وبعد فمع هذه الملاحظ يبقى كتاب (في التصحيح اللغوي والكلام المباح) حلقة محكمة في سلسلة المؤلفات التي صنفها العلماء وهم يبغون تنزيه اللغة الكريمة من كل كدرٍ يشوب صفاءها، وإنصاف الصحيح منها وتبرئته من شبهة الخطأ.



الهوامش

١) في التصحيح اللغوي ص ١٧.
٢) في التصحيح اللغوي ص ١٩-٢٤.
٣) الكتاب ٢/ ٤٠٢.
٤) الخصائص ١/ ٩٩.
٥) في التصحيح اللغوي ص ٢٤.
٦) قل ولا تقل ص ٧٠، والاستدراك على كتاب قل ولا تقل ص ٣٦، وفي التصحيح اللغوي ص ٩٢.
٧) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٠.
٨) في التصحيح اللغوي ص ٢١.
٩) أعني بلفظ (بالاضافة إلى) معناه في اللغة وهو المقابل (بالقياس الى) أو (بالنسبة الى).
١٠) ينظر المسائل المبدوءة في الصفحات ٤٦ و ٥٢ و ٨٧ و ١١٦ و ١٣٩.
١١) في التصحيح اللغوي ص ٤٩ و ٥٨.
١٢) في التصحيح اللغوي ص ٥٨.
١٣) في التصحيح اللغوي ص ٧١.
١٤) في التصحيح اللغوي ص ٧١.
١٥) في التصحيح اللغوي ص ٣٣ و ٤٥ و ٥٤ و ١٤٨.
١٦) في التصحيح اللغوي ص ٥٥.
١٧) في التصحيح اللغوي ٥٤.
١٨) في التصحيح اللغوي ص ٤٣.
١٩) في التصحيح اللغوي ص ٢٤.
٢٠) في التصحيح اللغوي ص ٥٤.
٢١) هذا العدد يخصُّ ما جاء مؤيداً اللفظ الذي هو عنوان المسألة، ولا يدخل فيه ما ذكر استطراداً أو خروجاً عنها.
٢٢) في التصحيح اللغوي ص ١٦٣.



٢٣) في التصحيح اللغوي ص ٩١.
٢٤) في التصحيح اللغوي ص ١٦٧.
٢٥) أقصد بـ (وحدها) هنا بالإضافة إلى أدلة السماع. وإلا فما سأذكره اجتمعت معه أدلة أخرى غير السماع سيأتي بيانها.
٢٦) في التصحيح اللغوي ص ٤٦.
٢٧) في التصحيح اللغوي ص ٤٧. وينظر المسائل المبدوءة في الصفحات ٧٢ و ٨٧ و ١١٦.
٢٨) في التصحيح اللغوي ص ٧٠.
٢٩) في التصحيح اللغوي ص ١٢٥.
٣٠) في التصحيح اللغوي ص ١٣٢. وينظر المسائل المبدوءة في الصفحات ١٣٤ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦٥ و ١٦٧.
٣١) في التصحيح اللغوي ص ٣١.
٣٢) في التصحيح اللغوي ص ٦٤. وينظر المسائل التي تبدأ في الصفحات ٤٤ و ٦٧ و ٦٨ و ٨٢ و ٨٤.
٣٣) في التصحيح اللغوي ص ١٣٩.
٣٤) في التصحيح اللغوي ص ١٤٩.
٣٥) في التصحيح اللغوي ص ١٥٢. وينظر المسائل المبدوءة في الصفحات ٣٣ و ٤١ و ٤٨ و ٥٤ و ٥٧ و ٦٢ و ٩١ و ١١٤ و ١٢٩ و ١٣٧ و ١٤١ و ١٤٤ و ١٦٣ و ١٧٩.
٣٦) في التصحيح اللغوي ص ٥٢. وينظر: درة الغواص: ١١٧.
٣٧) ينظر المسائل التي تبدأ في الصفحات ٥١ و ٥٢ و ٥٩ و ٦١ و ٦٣ و ٧٧ و ٧٩ و ٨١ و ٨٣ و ٨٥ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١١٢ و ١٢٠ و ١٥٥ و ١٨٥.
٣٨) ينظر غير ما سأذكره: المسائل التي تبدأ في الصفحات ٥٧ و ٦٢ و ٦٣ و ١٢٩ و ١٣٢ و ١٣٧ و ١٤١ و ١٥٢ و ١٥٤ و ١٥٥.
٣٩) درة الغواص: ٧.
٤٠) في التصحيح اللغوي ص ٢٣.
٤١) درة الغواص: ٦٧.
٤٢) في التصحيح اللغوي ص ٤٤.
٤٣) ينظر غير ما سأذكره الصفحات ٧٨ و ١٠١ و ١٦٥ و ١٨٠ و ١٨٦.
٤٤) درة الغواص: ١٤٤.
٤٥) في التصحيح اللغوي ص ٥٩.
٤٦) في التصحيح اللغوي ص ٦٠.
٤٧) شرح التسهيل ٢١٣/١ و ٣٤٤/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٩٠، ومغني اللبيب ٣٦٦/١ و ٤٨٦/٢ و ٤٨٨ و ٤٨٩.
٤٨) زكأ: لجأ.
٤٩) سورة يوسف ٨٥/١٢.
٥٠) في التصحيح اللغوي ص ١٦٢.
٥١) في التصحيح اللغوي ص ٥٠.
٥٢) في التصحيح اللغوي ص ٧٧.
٥٣) في التصحيح اللغوي ص ٨٦.
٥٤) في التصحيح اللغوي ص ٩١ و ١٥٨ و ١٧٧ و ١٧٨.
٥٥) درة الغواص: ٧٧.
٥٦) في التصحيح اللغوي ص ٥٠.
٥٧) في التصحيح اللغوي ص ١٥٨.
٥٨) ينظر غير ما سأذكره الصفحات ٤٨ و ٥٠ و ٦٣ و ٧٢ و ٧٥ و ٨٤ و ١٠١ و ١٠٢ و ١١٤-١١٦.
٥٩) درة الغواص: ١٠٨.
٦٠) في التصحيح اللغوي ص ٥٢.
٦١) في التصحيح اللغوي ص ١٨٥. وينظر ص ٣٤ في الاستدلال على وجوب تكرار (بين) المضافة الى الاسم الظاهر.
٦٢) قل ولا تقل ص ٥٠.
٦٣) في التصحيح اللغوي ص ٨٥. وينظر ص ٧٨ في ترجيح لفظ (الشرفة) على (الروشن).
٦٤) درة الغواص: ١٩٨ و ١٩٩.
٦٥) في التصحيح اللغوي ص ٧٢. وينظر ص ٧٩ في ترجيح لفظ (الشرفة) على (الجناح).
٦٦) درة الغواص: ٨٨.
٦٧) في التصحيح اللغوي ص ٥١.
٦٨) في التصحيح اللغوي ص ٧٧.
٦٩) في التصحيح اللغوي ص ٨٢.
٧٠) في التصحيح اللغوي ص ٣٣.
٧١) في التصحيح اللغوي ص ٤٨. وينظر ص ٥٩ في إجازة تركيب (نعم من مدحت) و ص ١٠١ في إجازة لفظ (يتفانى) بمعنى (يغنى).
٧٢) درة الغواص: ٨٨.
٧٣) في التصحيح اللغوي ص ٥١. وننظر ص ٩٩ في ترجيح استعمال (الشذوذ الجنسي) بدلاً من (الانتكاس النوعي).
٧٤) الإمتاع والمؤانسة، للتوحيدي ١١٧/٢ نقلاً من (في التصحيح اللغوي) ص ١٦٦.
٧٥) في التصحيح اللغوي ص ١٦٦.
٧٦) ينظر الصفحات ٣١ و ٥٢ و ٥٦ و ٦١ و ٧٢ و ٨٣ و ٨٧ و ٨٩ و ١١٤.
٧٧) في التصحيح اللغوي ص ٤٥.
٧٨) في التصحيح اللغوي ص ٦١.
٧٩) في التصحيح اللغوي ص ٧٢.
٨٠) في التصحيح اللغوي ص ٨٩.
٨١) في التصحيح اللغوي ص ١٥٦.
٨٢) في التصحيح اللغوي ص ١٥٨.
٨٣) في التصحيح اللغوي من ١٨٧.
٨٤) في التصحيح اللغوي ص ٣٣.
٨٥) في التصحيح اللغوي ص ١٤٤.
٨٦) في التصحيح اللغوي ص ١٨٠-١٨١.
٨٧) في التصحيح اللغوي ص ٩.
٨٨) صحيح البخاري ٣/٧. وتكرر التركيب في هذا النص ثلاث مرات حذف في الثانية لفظ (حاجة).
٨٩) صحيح البخاري ٨/٧. وينظر ١٩/٧ و ٢١ و ٢٢.
٩٠) صحيح البخاري ١٧/٧.
٩١) سورة البقرة ٢٣٥/٢.
٩٢) صحيح البخاري ١٨/٧.
٩٣) صحيح البخاري ٢٤/٧. وفي نسخة من البخاري: بالنساء.
٩٤) درة الغواص: ٦٠.
٩٥) في التصحيح اللغوي ص ٣٣.
٩٦) في التصحيح اللغوي ص ١٢٩.
٩٧) قل ولا تقل ص ١٧٤.
٩٨) في التصحيح اللغوي ص ١١٧.
٩٩) في التصحيح اللغوي ص ١١٧.
١٠٠) في التصحيح اللغوي ص ٢٤.
١٠١) في التصحيح اللغوي ص ٤٣.
١٠٢) الكتاب ١٧٩/١ و ١٦٦/٢. والرواية في ديوان الأعشى ص ١٥٩.

ولا بـراءة للبـري ء ولا عطاء ولا خفـاره
إلا علالـة أو بـدا هة سابح نهد الجزاره

يلي هذين أربعة أبيات بعدها:

لسنا نقاتل بالعصي ولا نرامي بالحجاره

١٠٣) العلالة: البقية من الشيء. البداهة: المفاجأة. نهد الجزاره: ضخم القوائم. يعني: لا يكون بيننا إلا مفاجأة فرس طويل العنق

والقوائم يستنفد القتال الخلالة الباقية من نشاطه.

١٠٤) ديوانه ٢١٥/١. وهو بيت مفرد منقول من كتاب سيبويه. ج.١

الكتاب ١٨٠/١. العارض: السحاب يعترض الافق. ذراعا الاسد: كوكبان.

١٠٦) هو هشام بن معاوية الضرير ت ٢٠٩هـ.

١٠٧) المذكر والمؤنث ص ٥٩٧ـ ٥٩٨.

١٠٨) معاني القرآن ٣٢١/١ـ ٣٢٢.

١٠٩) المقتضب ٢٢٧/٤ـ ٢٢٩.

١١٠) المفصل في النحو ص ٤٢.

١١١) شرح عمدة الحافظ ص ٥٠٤.

١١٢) متن الألفية ص ٢٨.

١١٣) شرح الألفية ص ١٥٧.

١١٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢٧١/٢.

١١٥) أوضح البخاري ٢٢/٤المسالك ٢/ ٣٢٤.

١١٦) صحيح البخاري ٢٢/٤.

١١٧) صحيح البخاري ١٧٥/٥.

١١٨) صحيح البخاري ٢٢٣/٦.

١١٩) صحيح البخاري ١٠٢/٨.

١٢٠) شرح التسهيل ١١٢/٣. وينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان ١٥٧/٢.

١٢١) شرح التسهيل ١١٣/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٣.

١٢٢) شرح التسهيل ١١٤/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٣.

١٢٣) شرح التسهيل ١١٥/٣.

١٢٤) قل ولا تقل ص ١٠٤.

١٢٥) في التصحيح اللغوي ص ١٠٢ـ ١١٢.

١٢٦) في التصحيح اللغوي ص ١٠٣.

١٢٧) في التصحيح اللغوي ص ١٠٤.

١٢٨) سرُّ الفصاحة ص ٢٧٦.

١٢٩) في التصحيح اللغوي ص ١١٠.

١٣٠) في التصحيح اللغوي ص ١١٠.

١٣١) قل ولا تقل: ص ١٠٥.

١٣٢) قل ولا تقل ص ٧٠.

١٣٣) في التصحيح اللغوي ص ٩٣.

١٣٤) في التصحيح اللغوي ص ٩٥.

١٣٥) قل ولا تقل ص ٧١ـ ٧٢.

١٣٦) قل ولا تقل ص ١٧٤.

١٣٧) تاج العروس (عمم) ٤٠٩/٨.

١٣٨) التذكرة الفخرية ص ٤٠.

١٣٩) مختار الصحاح ص ٧٠٠.





مصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ، تحقيق الدكتور أحمد النحاس، القاهرة ١٩٨٧.
- الاستدراك على كتاب قل ولا تقل، صبحي البصام، بغداد ١٩٧٧.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، تحقيق أحمد صبحي فرات، إستانبول ١٩٧٥.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (ط٥) بيروت ١٩٦٦.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزَّبيدي ت ١٢٠٥هـ، مصر ١٣٠٦هـ.
- التذكرة الفخرية، بهاء الدين الإربلي ت ٦٩٢هـ، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن، بغداد ١٩٨٤.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩هـ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة ١٩٧٦.
- الخصائص، أبو الفتح بن جني ت ٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار (ج١) مصر ١٩٥٢.
- دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم الحريري ت ٥١٦هـ ليبزيك ١٨٧١م.
- ديوان الأعشى ميمون بن قيس، تحقيق الدكتور محمد محمد حسين، مصر ١٩٥٠.
- ديوان الفرزدق (شرح عبد الله الصاوي)، مصر ١٩٣٦.
- سرُّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي ت ٤٦٦هـ، شرح عبد المتعال الصعيدي، القاهرة ١٩٦٩.
- شرح ألفية ابن مالك، بدر الدين بن مالك ت ٦٨٦هـ، بيروت ١٣١٢هـ.
- شرح التسهيل، جمال الدين بن مالك ت ٦٧٢هـ، تحقيق محمد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، بيروت ٢٠٠١م.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، جمال الدين بن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد ١٩٧٧.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين بن مالك، تحقيق الدكتور طه محسن، بغداد ١٩٨٥.
- صحيح البخاري، القاهرة ١٣٧٧هـ.
- في التصحيح اللغوي والكلام المباح، الدكتور خليل بنيان الحسّون، عمّان ٢٠٠٦هـ.
- قل ولا تقل، الدكتور مصطفى جواد، أشرف على طبعه عبد المطلب صالح، (من دون ذكر مكان الطبع وتأريخه).
- الكتاب، سيبويه ت ١٨٠هـ تحقيق عبد السلام هارون (ج٢)، القاهرة ١٩٦٨.
- متن الألفية، جمال الدين بن مالك (ط٤) القاهرة (من دون تاريخ).
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي ت ٦٦٦هـ، مصر ١٩٥٠.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري ت ٣٢٨هـ، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، بغداد ١٩٧٨.
- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء ت ٢٠٧هـ، تحقيق محمد علي النجّار (ط٢) القاهرة ١٩٦٦.
- مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق ١٩٦٤.
- المفصّل في النحو، جار الله الزمخشري ت ٥٣٨هـ، كريستيانيا ١٨٤٠م.
- المقتضب، أبو العبّاس المبرّد ت ٢٨٥هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٥هـ.